تقرير راصد الأولي حول مناقشات الموازنة العامة للدولة 2018

2017 / 01 / 03

- 143 توصية خدمية من أصل 204 توصية تقدم بها المتحدثون
- النواب يقر الموازنة في 5 ساعات ونصف.
- أعضاء الكتل النيابية لم يلتزموا بكلمات كتلهم.
- الكتل النيابية تظهر عدم انسجام في سلوكها التصويتي.
- كتلتي المستقبل ومبادرة الأكثر التزاماً بالكلمة الموحدة.
- 40% من النواب المتحدثون يوصون بعدم رفع الدعم.
- 50% من الكتل النيابية تؤكد على دعم القوات المسلحة.
- آلية التصويت لم تراعِ أسس الشفافية والعدالة.

تابع فريق راصد مجريات مناقشة المجلس النيابي لمشروعي الموازنة العامة للدولة لعام 2018 وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018، والتي أقرها مجلس النواب في مدة زمنية وصلت إلى 5 ساعات ونصف وبما نسبته 59% من إجمالي الحضور عند التصويت بحسب ما أعلن رئيس مجلس النواب، إلا أن آلية التصويت التي تبناها المجلس لم تراعِ أسس الشفافية والعدالة ولم تتيح للقواعد الانتخابية معرفة السلوك التصويتي لممثليهم داخل البرلمان، حيث كان من الأجدر نشر أسماء المصوتين بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لا سيما وأن القواعد الانتخابية هي الركن الأساسي في عملية بناء الموازنة بمجملها.

وعمل فريق راصد على تتبع الكلمات التي قدمها النواب خلال جلستا المناقشة حيث تقدم 23 نائب بكلمات تمثلهم بشكلٍ فردي ولم يلتزموا بكلمات الكتل، بينما تقدم 6 نواب بكلمات تمثل كتلهم النيابية والتي تعبر عن 104 نواب من أصل 130 نائباً، وامتنعت كتلة الإصلاح عن تقديم كلمة خلال مناقشات الموازنة، وتحدث نائبان مستقلان فقط من أصل 12 مستقل.

ويثني راصد على آلية النقاش من خلال الاكتفاء بكلمة الكتلة النيابية، إلا أنه وفي ذات السياق أظهر التحليل الذي أجراه فريق راصد أن البعض من أعضاء الكتل النيابية لم يلتزموا بكلمة الكتلة التي تم تقديمها، كما أن السلوك التصويتي لأعضاء الكتل لم يكن منسجماً حيث لم تقدم أي كتلة نيابية سلوكاً تصويتياً موحداً على مشروعي قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018، ويتبين أن 44% من أعضاء كتلة وطن النيابية لم يلتزمون بكلمة الكتلة، فيما وصلت نسبة عدم الالتزام بكلمة الكتلة التي تخص كتلة الحداثة والتنمية إلى 36% من مجموع أعضاء الكتلة، فيما كانت نسبة عدم الالتزام لكتلتي العدالة والنهضة 27% من مجموع أعضاء الكتلة الواحدة، ويلاحظ أن نسبة عدم الملتزمين في كتلة المبادرة قد وصلت إلى 7% من مجموع أعضاء الكتلة، فيما كانت كتلة المستقبل الأعلى التزاماً بكلمة الكتلة حيث وصلت نسبة عدم الالتزام إلى 4% فقط من مجموع أعضاء الكتلة، وعليه فإن راصد يؤكد على ضرورة ترسيخ هذه الآلية خلال مناقشات الموازنة في السنوات المقبلة وذلك من خلال تضمينها للنظام الداخلي الناظم لأداء مجلس النواب.

تقرير راصد الأولي حول مناقشات الموازنة العامة للدولة 2018

وبينت نتائج التحليل الخاصة بالمؤشرات والمحاور التي تطرقت لها الكتل النيابية خلال كلماتهم الموحدة أن أهمية دعم القضية الفلسطينية والتأكيد على الوصاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف قد تصدر كلمات الكتل النيابية حيث تحدثت جميع الكتل في هذا المحور، وأثنت جميع الكتل النابية على تحركات جلالة الملك الخاص برفض قرار الرئيس الأمريكي الخاص بالقدس الشريف، وقالت 87% من الكتل النيابية أن انخفاض المنح الخارجية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص يرتب علينا تبني سياسات جديدة مبنيه على الاعتماد على النفس، وتحدثت 67% من الكتل النيابية بضرورة الحد من الارتفاع السريع في المديونية ومكافحة الفقر والبطالة وضرورة تبني سياسات حقيقية لتشجيع الاستثمار، كما أكدت 50% من الكتل البرلمانية على ضرورة تقديم الدعم الكامل للقوات المسلحة وطالبت أيضاً بضرورة دعم القطاع الصناعي وتعزيز التشاركية بين القطاع العام والخاص، وطالبت 33% من الكتل النيابية بضرورة إعادة النظر في موضوع رفع الدعم عن الخبز بشكل خاص ورفع الدعم عن السلع بشكل عام.

وفي ذات السياق عمل فريق راصد على تحليل الكلمات التي تقدم بها النواب بشكل فردي والذين بلغ مجموعهم 25 نائباً، حيث أكد ما مجموعه 72% من المتحدثين على دعم تحركات جلالة الملك حول قرار الرئيس الأمريكي المتعلق بالقدس الشريف، فيما طالب فيما طالب 58% من النواب بعدم رفع الدعم عن الخبز بشكل خاص، فيما شددّ 56% من المتحدثين على ضرورة تعديل السياسات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، وتحدث 56% من النواب حول ضرورة الحد من جيوب الفقر والبطالة، فيما تحدث 52% من النواب عن رفع الدعم وزيادة الأسعار الواردة في الموازنة بشكل عام وضرورة إيجاد آليات بعيداً عن النفقات اليومية للمواطن الأردني، فيما تحدث ما مجموعه 40٪ من مجموع المتحدثين حول رفع الدعم عن الخبز بشكل خاص وأوصوا بعدم رفع الدعم عن الخبز، وتحدث 28% عن السياسات الخارجية التي تتعلق بالتحالفات الاقتصادية والعمل على إعادة رسم التحالفات وتحدثت النسبة ذاتها عن ارتفاع المديونية في السنوات الأخيرة، و أوصى 28% من المتحدثين بضرورة دعم القطاع الصحي وتوفير بنى تحتية ملائمة لتطوير الخدمات المقدمة في القطاع الصحي، وطالب 24% من مجموع من المتحدثين باستعمال الطاقة المتجددة وتوفير الدعم لقطاع الطاقة في الأردن، فيما وصلت نسبة الذين طالبوا بدعم قطاع التعليم في الأردن إلى 16% من مجموع المتحدثين، وتحدث 8% من النواب عن دمج الهيئات المستقلة والعمل على إلغاء رفع الدعم عن الكهرباء، ومن الجدير ذكره أن المتحدثون لم يتطرقوا إلى ضرورة تخصيص موازنة خاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

أما بما يتعلق بالتوصيات الخدمية التي تقدم بها السادة النواب، يتبين أن مجموع التوصيات الخدمية المناطقية التي تقدم بها النواب قد وصلت إلى 143 توصية خدمية مناطقية من أصل 204 توصية تقدم بها جميع المتحدثين.

وتابع فريق الرصد الميداني التزام النواب بحضور الجلسات الصباحية والمسائية المخصصة لمناقشة الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 حيث تبين أن الجلسة الصباحية قد بدأت في تمام الساعة 11:30 وبحضور 68 نائباً ووصل عدد النواب عند تمام الساعة 12:30 إلى 60 نائباً، فيما وصل عدد النواب في بداية الجلسة المسائية إلى 47 نائياً وذلك في تمام الساعة 2:46 مساءً، بينما ارتفع عدد النواب الحاضرين في تمام الساعة 3:40 إلى 57 نائباً، بنما وصل ارتفع عدد النواب بشكل ملحوظ عند التصويت ليصل إلى 99 نائباً.

تقرير راصد الأولي حول مناقشات الموازنة العامة للدولة 2018

مدى إلتزام أعضاء الكتل النيابية بكلمة موحدة للكتلة خلال مناقشات الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018

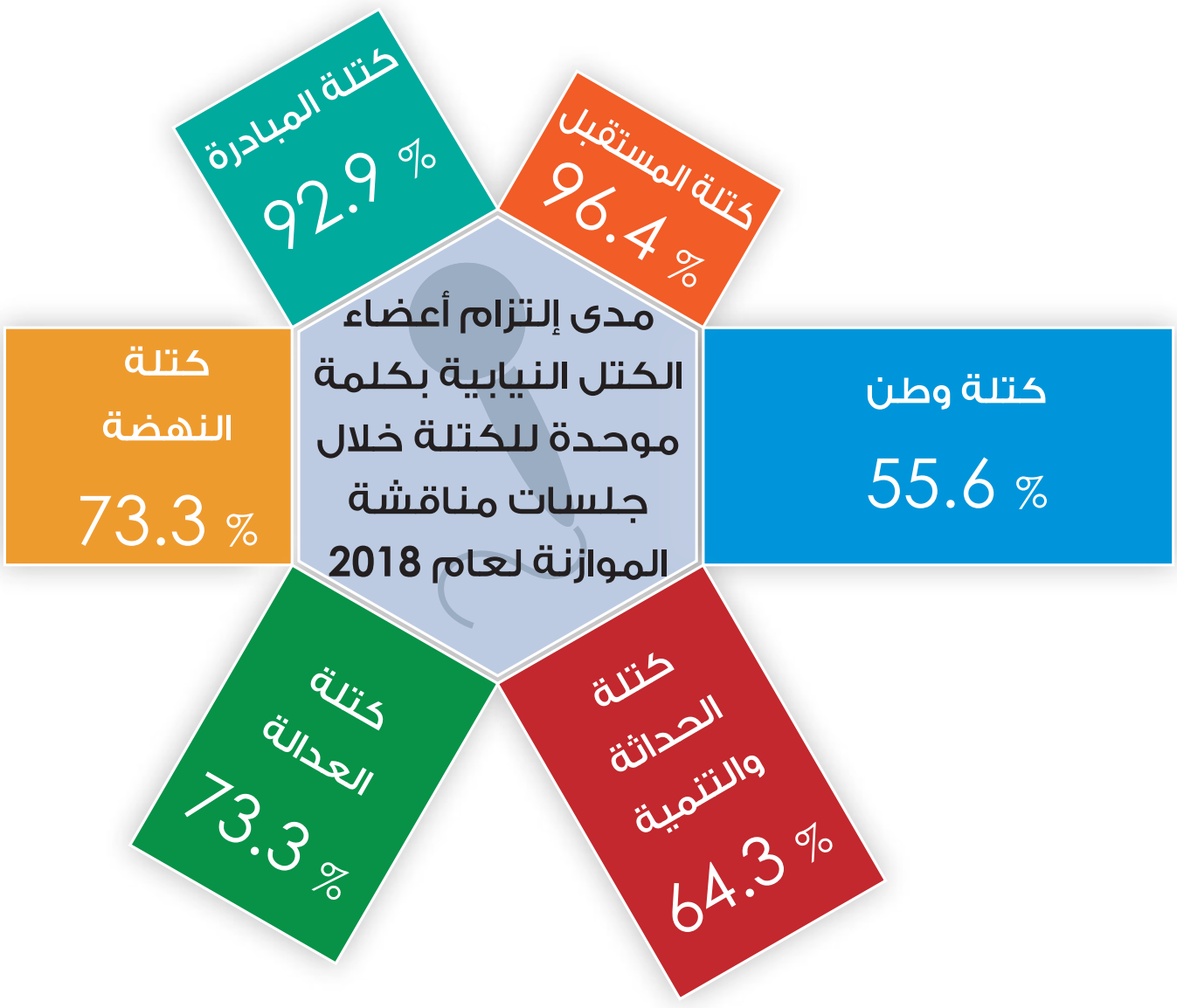

المؤشرات والتوصيات التي تضمنتها مداخلات الكتل النيابية خلال مناقشات الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018

عدم رفع الدعم وزيادة الأسعار بشكل عام	33 %	دعم جيوب الفقر والحد من البطالة	67 %	مكافحة الفساد	33 %
مكافحة التهرب الضريبي	33 %	مطالب خدمية وطنية	17 %	مطالب خدمية مناطقية	42 %
تأهيل بنى تحتية	33 %	تشجيع الاستثمار	67 %	استعمال الطاقة البديلة	33 %
دعم وزيادة رواتب القوات المسلحة	50 %	قضية اللاجئين السوريين	17 %	دعم القطاع الزراعي	17 %
دعم القضية الفلسطينية	83 %	إلغاء اتفاقية الغاز الاسرائيلي	8 %	الحد من ارتفاع المديونية	67 %
تعديل السياسات الخارجية	33 %	تخفيض أسعار المحروقات	17 %	رفض قرار الرئيس الأمريكي	67 %
عدم رفع الدعم عن الخبز	33 %	إلغاء زيادة أسعار الكهرباء	33 %	إلغاء زيادة أسعار المياه	33 %
تدني المنح والمعونات	83 %	تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص	50 %	عدم وجود الدعم الخليجي	17 %
دعم القطاع الصناعي	50 %	دعم قطاع التعليم	33 %	دعم القطاع الصحي	17 %
اصلاح السياسات الاقتصادية	17 %	انخفاض الدعم من الأتحاد الأوربي	17 %	انخفاض الدعم الأمريكي	17 %
دعم القطاع السياحي	17 %				

المؤشرات والتوصيات التي تضمنتها المداخلات النيابية خلال مناقشات الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018

عدم رفع الدعم وزيادة الأسعار بشكل عام	52 %	دعم جيوب الفقر والحد من البطالة	56 %	مكافحة الفساد	32 %
مكافحة التهرب الضريبي	28 %	مطالب خدمية وطنية	12 %	مطالب خدمية مناطقية	52 %
عدم رفع الدعم عن الخبز	40 %	تشجيع الاستثمار	28 %	استعمال الطاقة البديلة	24 %
دعم وزيادة رواتب القوات المسلحة	16 %	دعم البلديات	4 %	دعم القطاع الزراعي	16 %
دعم القضية الفلسطينية	72 %	دمج المؤسسات المستقلة	8 %	إلغاء زيادة أسعار الكهرباء	8 %
تدني المنح والمعونات	20 %	قضية اللاجئين السوريين	4 %	رفض قرار الرئيس الأمريكي	36 %
دعم القطاع الصناعي	8 %	دعم قطاع التعليم	24 %	القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	32 %
سياسات خارجية	28 %	تخفيض أسعار المحروقات	16 %	دعم القطاع السياحي	8 %
دعم القطاع الصحي	28 %	تأهيل بنى تحتية	28 %	الحد من ارتفاع المديونية	40 %
إصلاح السياسات الاقتصادية	12 %	تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص	4 %	انخفاض الدعم الأمريكي	4 %
انخفاض الدعم من الأتحاد الأوربي	4 %				

تقدم النواب المتحدثون بـ **143** مطلب خدمي مناطقي

إلتزام النواب بحضور جلسة مناقشات الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الحكومية لعام 2018